

المقاصد

دورية ثقافية تصدر عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت

عدد خاص

٦

دراسات في العلوم الإسلامية

مجلة محكمة

تصدرها كلية الدراسات الإسلامية

شتاء وربيع ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م



جامعة المقاصد في بيروت

الموقف الشرعي من البيئة والحيوان

د. أحمد خضر شعبان

لقد خاض النبي محمد ﷺ عدة حروب أثناء نشر لواء الإسلام في البلاد، وقد كانت هذه الحروب تفرض عليه وعلى المسلمين إيصال الدعوة الإسلامية إلى شتى بقاع الأرض المسكونة، لكي يؤمن من يؤمن ويبقى من يشاء على ديانته القديمة. فكانت الحرب واللجوء إلى القوة حالة من حالات الضرورة تفرض على المسلمين، فجعل الله تعالى ذلك تشريعاً قرآنياً ووضع الرسول عليه الصلاة والسلام ركائز للحرب وقانوناً يحفظ فيها المدنيين والشيوخ والأطفال. ففرض معاملة إنسانية للأسرى - رغم حربهم للمسلمين - وكان الرسول عليه الصلاة والسلام - والخلفاء الراشدون من بعده يوصون قادة الجيوش والسرايا بالمعاملة الرحيمة للأطفال والشيوخ، وحصر الأعمال الحربية التي يقومون بها ضد القادرين على حمل السلاح من مواطني العدو فقط. فلا يحق للمسلم أن يرتكب أفعالاً تتنافى مع أخلاقيات الإسلام وآدابه، لذلك منع الإسلام استخدام أساليب القتل بالحرق والاعتقال والتسميم للأعداء أو للأسرى. كذلك حظّر الإسلام قطع الأشجار والتخريب والتدمير في الأبنية وإهلاك الأنعام، وذلك استناداً لوصايا الرسول - عليه الصلاة والسلام - والخلفاء الراشدون من بعده.

فكل تدمير وتخريب يتجاوز من حيث حجمه ومداه الضرورة الحربية هو غير مشروع. تهدف الشريعة الإسلامية إلى عمارة الأرض والحفاظ على

المقومات اللازمة لبقاء الجنس البشري، فنهت عن التخريب والإتلاف والتدمير أثناء النزاعات المسلحة، أمرت بتقليل الأضرار الناتجة عن الحروب إلى أخف قدر ممكن، وذلك حفاظاً على البيئة. فكل تدمير وتخريب وإتلاف للبيئة غير المستند إلى أي من الضرورات الحربية فهو إتلاف غير مشروع. لقد قسمت البحث هذا إلى فصلين، وكل فصل إلى عدة فقرات، ثم خاتمة، وفهرسة للمصادر والمراجع.

الفصل الأول

الموقف الشرعي من البيئة

خلق الله تعالى البيئة نقية وسليمة في أحسن صورة، وسخرها للإنسان لينتفع منها، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۖ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَواسِيَ وَأَلْبَسْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۖ﴾ [ق: ٦، ٧].

لقد أدرك الإنسان المسلم أن المحافظة على البيئة نفع له في دنياه، كي يحيا حياه هانئة، وفي آخرته أيضاً حيث ثواب الله عز وجل. وقد جاء التشريع الإسلامي بقواعد عديدة لحماية البيئة من أي ضرر وقت السلم والحرب معاً. وفي ما يلي بيان ذلك:

أولاً: أحكام البيئة في الإسلام:

إن تعاليم الشريعة الإسلامية شاهدة على حرص الإسلام على البيئة ومحافظة على توازنها وطهارتها، وعدم إحداث هدر من أي نوع لهذا الكون، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

ويظهر موقف الإسلام من البيئة وحمايتها من خلال النصوص القرآنية والتوجيهات النبوية الشريفة الصادرة بهذا الشأن والتي تأمر الإنسان بالإصلاح

(١) ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم الحديث (٢٣٣١).

في الأرض، وتنهاء عن الفساد فيها، بل تتوعد المفسدين في الأرض بالعذاب الشديد، وكذلك تبين الأجر والثواب للأشخاص الذين يحافظون على البيئة، ويتبين ذلك في خلال النقاط التالية:

أ - الأمر بالمحافظة على البيئة والنهي عن الفساد فيها:

لقد ورد العديد من النصوص تبين أن الإنسان خلق لعمارة الأرض وليس للإفساد فيها، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَسَمْعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِلَى مُّوَدَّ أَحَاهُمْ صَلَاحًا قَالَ يَبْقَرُونَ آعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

وكذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، وقوله أيضاً: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

إن هذه الآيات الكريمة تنهي صراحة عن الفساد في الأرض، وتبين أن الله تعالى لا يحب المفسدين، وقد توعد المفسدين في الأرض عذاباً أليماً جزاء على فسادهم^(١).

كذلك بين الله تعالى أن من مسببات هلاك الأمم، وحلول غضب الله عليها، إفسادها في الأرض، فقد قال تعالى عن قوم عاد وثمود وفرعون: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبَلَدِ ۚ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ ۖ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ مُّرْصِدٌ﴾ [الفجر: ١١ - ١٤].

وهذا ما يبين أن طغيانهم في البلاد كان سبباً في أن صب الله تعالى عليهم سوط عذابه، بإهلاكهم في الدنيا وعذابهم في الآخرة. ثم تتابعت التوجيهات الإسلامية التي تحذر من تلويث البيئة أو إفسادها وذلك من خلال

(١) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصر، المطبعة الأميرية، ١٩٦٠م، د. ط.، ج ٢، ص ٣١٣.

قوله ﷺ: «اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل»^(١). وكذلك أمر - عليه الصلاة والسلام - المسلمين صراحة بنظافة المساكن بقوله: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة - فنظفوا أنفسكم، ولا تشبهوا باليهود»^(٢). فهذه التعاليم والتوجيهات الإسلامية تحث على الحياة الطيبة الخالية من أي نوع من أنواع الملوثات، تحافظ بذلك على راحة الإنسان النفسية والصحية بمحافظته على البيئة وجمالها.

لقد جاءت رؤية النبي ﷺ للبيئة تأكيداً لتلك النظرة القرآنية الشاملة للكون والتي تقوم على أن هناك صلة أساسية وارتباطاً متبادلاً بين الإنسان وعناصر الطبيعة، ونقطة انطلاقها هي الإيمان بأنه إذا أساء الإنسان استخدام عنصر من عناصر الطبيعة أو استنزفه استنزافاً فإن العالم برمته يضار إضراراً مباشراً^(٣).

ب - الحفاظ على الثروة النباتية:

نظراً لأهمية الثروة النباتية في حياة الكائنات، فقد أولت الشريعة الإسلامية اهتماماً كبيراً بالبيئة الزراعية، فحثت على الزراعة وتعمير الأرض بالأشجار، كما بينت أن الإنسان مأجور على ما يزرعه من شجر ونبات ونحوه. فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»^(٤). لقد أشار هذا الحديث النبوي أنه يكتب للزارع أجر صدقة بمجرد أن أكل إنسان أو حيوان مما يزرع، ولو دون علم الزارع، فهذه صدقة وأجرها

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب أفنية الدور والجلوس فيها، رقم الحديث (٣٣٣٢).

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في النظافة، رقم الحديث (٢٧٩٩).

(٣) د. راغب السرجاني، الأخلاق والقيم في الحضارة الإسلامية، د. ن.، د. ت.، د. ط.، ص ٢٤.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، رقم الحديث (٢١٩٥).

عند الله تعالى. ومن عظمة الإسلام في ما سنّه من مبادئ تخص البيئة أيضاً، ما جاء في الحث على إستنبات الأرض وزراعتها، فيقول رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع منه فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحداً إلا كان له صدقة»^(١). فمن عظمة الإسلام أن ثواب ذلك الغرس المفيد للبيئة والإنسان موصول ما دام الزرع قد استفيد منه، حتى لو انتقل إلى ملك غيره أو مات الغرس أو الزارع.

كما أوصانا رسول الله ﷺ أن نزرع الشجرة التي في أيدينا ولو في أحلك الظروف والأوقات، وذلك بقوله: «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفل»^(٢).

كذلك شرع الإسلام نظام إحياء الأرض الموات، وهو نظام يعطي المسلم الحق في إصلاح الأرض الميتة التي لا تنبت، والتي هي ملك للدولة الإسلامية، ثم يعطيه الحق في تملكها لترغيبه في ذلك^(٣).

فقد روت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «من أحيا أرض ميتة فهي له وما أكلت العوافي منه فهو له صدقة»^(٤).

ج - الحفاظ على الثروة المائية:

إن الواجب الديني يفرض على الإنسان أن يحافظ على الموارد الطبيعية، كمّاً وكيف، في حدود قدراته، وذلك بالامتناع عن افساد البيئة، والحرص على عدم اخراجها عن طبيعتها التي هيأت عليها لتلائم الحياة البشرية، وتيسير أمور الإنسان في الأرض. لقد جعل الله تعالى الماء أصل الحياة ومنشأها

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (٢٥٥١).

(٢) بن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.، ج ٣، ص ١٩١.

(٣) الشافعي، الأم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ، ط ٢، ج ٤، ص ٤١.

(٤) النسائي، سنن النسائي الكبرى، كتاب إحياء الموات، باب الحث على إحياء الموات، رقم الحديث (٦٥٧٥).

فقال جل وعلا: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. وكذلك تحيا الأرض بالماء، فقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]. وبالماء أيضاً، ينبت الزرع فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]. كما بين الله تعالى أن الماء يطهر البدن والملبس بقوله: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [الأنفال: ١١].

وهكذا فإن على الإنسان واجباً يقتضيه أن يحول دون تلوث الماء وتعطيله عن إداء دوره الحيوي، ولا يتحقق ذلك إلا بحماية البيئة المائية مما يجعلها قادرة على أن تحيي الأرض وتنبت الزرع وتطهر الإنسان وتحافظ على الثروة البحرية. كما أن رسول الله ﷺ قد نهى عن تلويث المياه وذلك بمنع التبول في الماء الراكد لما يسبب ضرراً للإنسان والحيوان والنبات. كما توعد الله تعالى بعقوبة من يفسد في البر والبحر أيضاً وذلك بقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

وقد فسرها بعض الفقهاء بقوله: «ظهرت المعاصي في بر الأرض وبحرها بكسب أيدي الناس ما نهاهم الله عنه»^(١). وإن من صور الفساد في البحر تلوث الماء والكائنات التي تعيش فيه، مما يسيء إلى الانتفاع بها.

كما أن الماء من أهم الثروات الطبيعية، فالإقتصاد فيه والمحافظة على طهارته قضيتان مهمتان في الإسلام. وهذا ما ظهر جلياً من نصائح الرسول ﷺ بالاقتصاد في استعمال الماء حتى يظل متوافراً. فقد روى في ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مرّ بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال: «ما هذا السرف يا سعد؟» قال: «أفي الوضوء سرف؟» قال: «نعم، وإن كنت على نهر جار»^(٢).

(١) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٨.

(٢) ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصر وكراهية التعدي فيه، رقم الحديث (٥٢٤).

ثانياً: حماية البيئة زمن الحرب في الإسلام:

أمرت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على البيئة في الأحوال الاعتيادية؛ أي: زمن السلم، ثم كفلت المحافظة على البيئة زمن الحرب، حيث شرّعت أحكاماً وقواعد عديدة تكفل ذلك.

فالحرب في الإسلام ليست حرب تدمير، بل هي حرب تعمير، هدفها منع الفساد في الأرض وقطع دابر الفتنة والشرك بالله تعالى، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣].

فهذه الآية تبين أن قتال المسلمين مستمر إلى أن يقطعوا دابر الفتنة من الأرض، والمراد بالفتنة الشرك والظلم على اختلاف أنواعه؛ أي: إن مقصد القتال هو الإصلاح في الأرض، والقيام بحق الخلافة فيها وعمرانها وفق منهج الله تعالى^(١).

ويحرص المسلمون أشد الحرص على الحفاظ على العمران في كل مكان، ولو كان في بلاد أعدائهم، وكذلك على عدم الإفساد في الأرض، وأقر الإسلام بعض القواعد المتعلقة بالمحافظة على البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وضرورة التقيد باستخدام بعض أنواع الأسلحة للتخفيف من آثار الحرب على البيئة. ومن هذه القواعد:

أ - حكم إتلاف البيئة الزراعية أثناء الحرب:

لقد قسم فقهاء المسلمين الزروع والأشجار إلى عدة أقسام، لكل قسم حكمه الخاص وذلك من خلال الآتي:

١ - إتلاف الزرع للضرورة:

تدعو الضرورة الحربية إلى إتلاف الأشجار والزروع التي تقترب من حصون العدو، وتمنع قتالهم، أو يستترون بها من المسلمين، أو لا يمكن

(١) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص ٥٧٤.

الوصول اليهم إلا بإتلافها، فهذه يجوز إتلافها بإجماع الفقهاء. وقد ذهب الأحناف والشافعية إلى جواز حرق زروع العدو وقطع شجره المثمر منه وغير المثمر إذا احتيج إلى ذلك^(١).

أما المالكية فقد أباحوا قطع الشجر المثمر وتخريب العامر لكن لم يجيزوا تحريقه^(٢).

أما الحنابلة، فقد أجازوا حرق الشجر والزروع وقطعه إذا دعت الحاجة إلى إتلافه ولم يقدرُوا على الأعداء إلا به، أو كان الأعداء يفعلونه بالمسلمين، وأما ما يتضرر المسلمون بقطعه لكونهم ينتفعون ببقائه، أو لم تجر العادة بيننا وبين عدونا بقطعه فيحرم قطعه، وأما ما عداهذين القسمين مما لا ضرر فيه للمسلمين ولا نفع لهم به سوى غيظ الكفار والإضرار بهم فيجوز إتلافه وحرقه^(٣).

إن الراجح في هذه المسألة أن قطع أشجار وزروع الكفار يشرع إذا كان يحقق هدفاً عسكرياً مشروعاً، أو يضعف العدو من الناحية الاقتصادية، ويحرم إذا تمخض أذى لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَوْلُكَ سَكَنَ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

٢ - ما يتضرر المسلمون بإتلافه:

يحرم قطع وحرق الأشجار والزروع التي يتضرر المسلمون بقطعها وإتلافها لكونهم ينتفعون ببقائها، أو يستترون بها، فهذه الأشجار والزروع يحرم إتلافها اتفاقاً، لما في ذلك من ضرر بالمسلمين، والإضرار بالمسلمين محرم شرعاً.

(١) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م، ط ٢٠، ج ٧، ص ١٠٠.

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ط ١، ج ٢، ص ٢٨١.

(٣) البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ١٣٩٤هـ، د. ط، ج ٣، ص ٤٩.

٣ - الإتلاف عموماً:

إن الأشجار التي لا تدعو الضرورة لإتلافها، ولا لإبقائها، ولكن في إتلافها منفعة، ولو كانت مجرد إغاضة العدو أو كبته فهي التي اختلف فيها الفقهاء بالنسبة لحكمها، ولكن ترجح جواز ذلك لمصلحة المسلمين.

ب - حكم تسميم مياه العدو زمن الحرب:

أجاز أغلب الفقهاء تسميم مياه العدو وإفسادها، فلا بأس للمسلمين أن يحرقوا حصون العدو بالنار، أو يغرقونها بالماء... وأن يجعلوا في مائهم الدم والسم حتى يفسدوه عليهم^(١).

إلا أن بعض المالكية حرّموا القتال بالسم مطلقاً، سواء كان ذلك في الطعام أم الماء أم النبال ونحوها^(٢). وحجة أغلب الفقهاء في ذلك أن المسلمين مأمورون بقهر العدو وكسر شوكته وكل وسيلة تؤدي إلى ذلك مشروعة، ثم أن في السم بمائهم نيلاً منهم، وهذا سبب اكتساب ثواب من الله تعالى، وذلك لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [التوبة: ٢٠].

إلا أن هذا الجواز مقيد بالضرورة الحربية، وذلك أنه إذا كان المسلمون قادرين على إخضاع عدوهم بأسلحة أقل تأثيراً من السم؛ لأنه أوسع أثراً، وأكبر ضرراً، كما قد يؤدي إلى قتل من لا يجوز قتله، كالنساء والأطفال. وهذا يبيّن حرص الإسلام على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، فلا يقرّ الغلو في القتل ولا الضرر لغير الحربين، مما يمثل قمة الرأفة والرحمة بالأعداء، وفي حالة الضرورة يجب تلافي وصول الضرر لغير المقاتلين ما استطاع ذلك المسلمون. وتسميم مياه الأعداء أثناء الحرب، يفرّق بين حالتين على النحو التالي:

- (١) السرخسي، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٧١م، د. ط، ج ٤، ص ١٤٦٧.
(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، بيروت، دار الفكر العربي، د. ت، د. ط، ج ٢، ص ١٧٨.

الحالة الأولى: إذا كان الماء في خزانات خاصة بهم وليس متصلاً بالمياه الجوفية والأنهار، ولا يصب في بحر، فإن الحكم هو الجواز؛ لأن فيه نكاية في نفوسهم، ووسيلة سريعة لكسر شوكتهم وحملهم على ترك القتال.

الحالة الثانية: تسميم الآبار والأنهار التي تشق بلاد العدو والعيون التي يشربون منها، فإن حكم هذا الفعل هو عدم الجواز وذلك لأن العديد من السكان - حتى المسلمين - يمكن أن يستعمل هذه المياه، فيعود بالضرر الكبير على المدنيين من الأعداء، وعلى المسلمين أيضاً، لذلك فهو محرم شرعاً. وكذلك يمكن وصول السم إلى الطيور والحيوانات والأسماك، وحتى الأشجار التي تسقى منها، فالنتيجة هي ضرر بيئي يهدد جميع الكائنات الحيّة وهو فساد محرم والله تعالى لا يحب الفساد.

أما كراهة فقهاء الحنابلة إلقاء السم في نهر العدو فذلك خشية أن يشرب منه مسلم فيقتل؛ أي: أن كراهة استخدام السم في قتل العدو لا لأجل العدو، وإنما سداً لذريعة قتل المسلم، إذ قتل الأعداء وحدهم بإلقاء السم في مياههم غير متحقق^(١).

إن تلويث البيئة بكل صورها، هو تعطيل للموارد الطبيعية وإتلاف للدور الذي خلقت من أجله فإن كان ذلك دون مبرر مشروع فهو تلويث محرم؛ لأنه يدخل في حكم الفساد في الأرض.

لذلك تحارب الشريعة الإسلامية كل صور التلوث البيئي، البرية والبحرية والجوية، وتتطلب من الدولة أن تبذل الجهد الكافي لحماية البيئة عموماً من التلوث^(٢). وحماية البيئة يجب أن يستهدف وقاية للإنسان من كل المخاطر التي لها علاقة بتلوث البيئة، واتخاذ الوقاية اللازمة ضد ما يتهدد البشر من مخاطرها خصوصاً أثناء النزاعات المسلحة.

- (١) ابن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ، د. ط، ج ٣، ص ٣١٩.
(٢) د. محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٨٨م، د. ط، ص ٨٣٨.

يلاحظ بعد كل ما تقدم، أن الشريعة الإسلامية كانت السَّابِقة في تأمين الحماية اللازمة للبيئة، حيث أن القانون الدولي، تطرق الى موضوع الحماية للبيئة منذ سبعينات القرن الماضي، ومازال الى أيامنا هذه تُعقد المعاهدات والاتفاقيات كي تشمل البيئة كمدلول قانوني.

الفصل الثاني

الموقف الشرعي من الحيوان

إن تراحم الناس في ما بينهم أخلاق إسلامية لا تُفقه بمجتمع مسلم. أما أن تتعدى رحمة الإنسان الى غيره من المخلوقات، فتلك ذروة ما تصل اليه الأحاسيس البشرية من سمو وارتقاء. ولهذا حرص رسول الله ﷺ على السمو بالمجتمع المؤمن الى تلك المكانة الرائعة، حيث لا يقتصر على التراحم في ما بينهم فحسب، وإنما يغرس في قلب الإنسان الرحمة والشفقة على كل مخلوقات الله. وهكذا كلما ازداد الإنسان إيماناً فاض قلبه رحمة، وتفاعل مع الكون كله بكل حب وشفقة^(١).

لذلك أقر الاسلام حقوقاً عامة للحيوان وخاصة أثناء الحرب، وذلك حفاظاً على الحيوان من أي ضرر. وفي ما يلي بيان ذلك:

أولاً: حقوق الحيوان في الاسلام:

ينظر الانسان الى الحيوان إجمالاً نظرة واقعية تركز على أهميته في الحياة ونفعه للانسان، وتعاونيه في عمارة الأرض واستمرار الحياة. وقد نص القرآن الكريم على تكريم الحيوان والمحافظة عليه وبيان مكانته وتحديد موقعه إلى جانب الإنسان فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ [النحل: ٧٥].

إن أهم حقوق الحيوان في التشريع الإسلامي هو عدم قتله إلا لمنفعة،

(١) د. مليحة مرعي العدل، الرحمة الإسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م،

وعدم إيذائه بدون سبب، وذلك حفاظاً على الحيوان، فقد روى جابر بن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ مرّ على حمار قد وسم في وجهه فقال: «لعن الله الذي وسمه»^(١). وكذلك عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: «لعن النبي ﷺ من مثل حيوان»^(٢). وهذا يدل على تحريم الشريعة الإسلامية إيذاء الحيوان وتعذيبه والرفق به. فقد شرع الإسلام في تأصيله لحقوق الحيوان تحريم حبسه وتجويعه، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «عذبت امرأة في هرة لم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»^(٣).

كما روي عن رسول الله ﷺ أنه مرّ ببعير قد لحق ظهره ببطنه، فقال: «اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة، فاركبوها صالحة، وكلوها صالحة»^(٤). ومن أهم ما أصلته الشريعة الإسلامية من حقوق للحيوان، ما كان من وجوب الرحمة والرفق به، وقد تجسد ذلك في قول رسول الله ﷺ: «بينما رجل بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئراً، فنزل فشرب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش فقال الرجل: «لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل البئر فملاً خقه ماء»، ثم أمسكه بكفيه فسقى الكلب، فشكر الله فغفر له». فقالوا: «يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟» فقال رسول الله: «إن في كل ذات كبد رطبة أجراً»^(٥).

ومما أرسته الشريعة الإسلامية من حقوق للحيوان أيضاً أنها نهت عن اتخاذ غرضاً، فعن ابن عمر ﷺ قد مرّ بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً لهم وهم يرمونه، فقال لهم: «لعن الله من فعل هذا، إن رسول الله ﷺ لعن من

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه، رقم الحديث (٧١١٢).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة المصبورة والمجتمعة، رقم الحديث (٦٩٥١).

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم الحديث (٦٣٢٢).

(٤) أبو داود، سنن أبو داود، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، رقم الحديث (٨٤٥٢).

(٥) مسلم، صحيح مسلم، باب فضل سقي البهائم المحترمة وإطعامها، رقم الحديث (٤٤٢٢).

اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً^(١).

كل ذلك يبين حق الحيوان في الإسلام، فله أن ينعم بالأمن والأمان والراحة والإطمئنان في بيئة الإسلام، وأن يختار له المراعي الخصبة وإن لم توجد فيجب أن ينتقل به إلى مكان آخر. وهذا يدل على حرص الإسلام على الإحسان إليه والإحترام لأحاسيسه.

ثانياً: أحكام قتل الحيوان في الحرب:

اختلف فقهاء المسلمين في قتل دواب ومواشي العدو أثناء الحرب، فذهب المالكية إلى عدم إباحة قتل الدواب والمواشي للعدو^(٢).

بينما ذهب الشافعية إلى إباحة قتل ما يقاتلون عليه من الدواب إذا احتيج إلى ذلك^(٣). أما الحنابلة فقد قالوا بأنه لا يجوز عقر دابة ولا شاة إلا لأكل احتيج إليه، وأما عقر دوابهم لغير الأكل فإن كان في الحرب فيجوز لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، وإن كان في غير الحرب فلا يجوز. وأما العقر للأكل فإن لم يكن بد من ذلك فيباح، وإن لم تكن الحاجة داعية إلى ذلك فإن كان الحيوان لا يراد إلا للأكل كاللدجاج وسائر الطير، فحكمه كالطعام، وإن كان مما يحتاج إليه في القتال كالخيل لم يباح ذبحه^(٤).

كما استدلل البعض الآخر على إباحة قتل الدواب والمواشي في الحرب بما روي عن حنظلة بن الراهب أنه عقر فرس أبي سفيان ليقتله فسقط عنه، فعلم النبي ﷺ بفعله حنظلة ولم ينكرها، كما أن قتل الفرس يتوصل به إلى قتل الفارس وبالتالي إلى هزيمة العدو فجاز ذلك^(٥).

أما المالكية فقد نهوا عن قتل الحيوان مطلقاً لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب النهي عن صبر البهائم، رقم الحديث (٨٥٩١).

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٢.

(٣) الشيرازي، المهذب، بيروت، دار الفكر، د. ت. د. ط.، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٤) ابن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢١.

(٥) الشيرازي، المهذب، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٣٥.

أنه قتل حيواناً، فدل على عدم مشروعيته^(١)، لكن إتفق أغلب الفقهاء على جواز عقر الفرس والحيوان الذي يستعمل أثناء الحرب لأن في ذلك ما يتوصل به إلى قتل المحارب أو أسره.

ذلك أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان قد عقر جمل حامل لواء الكفار يوم هوازن^(٢). لكن اختلفوا في عقر الدواب وحرمتها في غير مكان الحرب، كأن تقصد بالرمي بالنيران أو النفط أو التغريق بالماء كي لا ينتفع بها العدو. فقد أجاز البعض منهم إخراج الحيوان من دار الحرب، وإن تعذر حمله أو غلب على الظن أن العدو سيحرزه من المسلمين فعندئذ يذبح الحيوان ثم يحرق. أما البعض فقد أجاز عقر أي من الحيوانات والطيور للأكل فقط؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه عقر الحيوانات بل ورد النهي عن المثلة.

هذا وقد أبدى أحد الفقهاء بقوله: «إن الحيوان يذبح ثم يحرق، وذلك لأن الذبح حلال والحرق إتلاف للمال وهو جائز. ولا يصير قولهما للعقر إلا أن يعجز المسلمون عن الثور أو الرمكة في أن يأخذوها فحينئذ لا بأس بأن يعقروها بالرمي لأن تحقق عجزهم عن ذبحها وفي تركها منفعة للمشركون فلهذا لا بأس بأن يعقروها^(٣). وذلك بخلاف وقت السلم فقد ورد النهي عن وسم الحيوانات في الوجه أو ضربها لقوله عليه الصلاة والسلام: «لعن الله الذي وسمه».

لذلك يرجح عقر وقتل المواشي إذا كان يحقق هدفاً عسكرياً مشروعاً أو يضعف العدو أو يحقق سهولة الوصول إليه، ويحرم إذا حصل عن أذى أو بدون فائدة ومنفعة للمسلمين. وبما أن حكمهم كحكم المال في الحرب، والمال يتقوى به العدو، ففي إتلافه توهين وكبت للعدو، كما يجب أن تراعى بالذبح إن قدر المسلمون عليها وإلا قتلها وحرقتها أثناء الحرب للنيل من الأعداء جائز.

(١) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٢.

(٢) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ط ٣، ج ٢، ص ١٩٢.

(٣) السرخسي، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣.

يتبين بعد كل ما تقدم أن الإسلام تكلم عن حقوق الحيوان، وأقر الحماية اللازمة له قبل أية منظمة إقليمية أو دولية التي تعنى بحقوق الحيوان، وذلك منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمن. وهذا ما يدل على أن الشريعة الإسلامية صالحة في كل زمان ومكان، فهي تتماشى مع الحداثة والتطور.



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، دار الفكر، د. ت.، د. ط.
- ٢ - ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ط ١.
- ٣ - ابن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ، د. ط.
- ٤ - أبو داود، سنن أبو داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، دار الفكر، د. ت.، د. ط.
- ٥ - ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ط ٣.
- ٦ - البخاري، صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.، د. ط.
- ٧ - ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت.، د. ط.
- ٨ - البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، ١٣٩٤هـ، د. ط.
- ٩ - الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر [وآخرون]، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ت.، د. ط.
- ١٠ - الدسوقي، حاشية الدسوقي، بيروت، دار الفكر العربي، د. ت.، د. ط.
- ١١ - السرجاني، د. راغب، الأخلاق والقيم في الحضارة الإسلامية، د. ن.، د. ت.، د. ط.
- ١٢ - السرخسي، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مطبعة شركة الأعلانات الشرقية، ١٩٧١م، د. ط.
- ١٣ - الشافعي، الأم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ، ط ٢.

- ١٤ - الشيرازي، المذهب، بيروت، دار الفكر، د. ت.، د. ط.
- ١٥ - الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصر، المطبعة الأميرية، ١٩٦٠م، د. ط.
- ١٦ - العدل، د. مليحة مرعي، الرحمة، الإسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ط١.
- ١٧ - الغنيمي، د. محمد طلعت، قانون السلام في الإسلام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م، د. ط.
- ١٨ - الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م، ط٢٠.
- ١٩ - مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ت.، د. ط.
- ٢٠ - النسائي، سنن النسائي الكبرى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، ط١.